هشام بن الحكم ورأيه في مسألة علم الإمام عليه السلام

(دراسة نقدية لبحث تميمه دائو)

ا. م. د. محمد غفوري نـژاد (*)

الملخص:

قد حاولت المستشرقة تميمه بيهم دائو فى بحث لها سمّته هى بـ«هشام بن الحكم ورأيه فى مسألة علم الإمام» استكشاف آراء هشام فى هذه المسألة الهامة. ومن أهم الإشكالات الواردة عليها اعتمادها على حكاية بعض آراء هشام فى مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعرى وغفلتها عن الروايات الموجودة فى مصادر الإمامية، والتى لاتؤيد صدق ما حكاه الأشعرى. كما أن من جملة تلك الإشكالات ابتناء بحثها على فرضية غير ثابتة من استاذها المستشرق مادلونغ، والتى قد أرسلتها دائو إرسال المسلمات وبنت عليها بحثها. قد ادعى مادلونغ، مستندا بشواهد تاريخية، أن النوبختى وسعد بن عبدالله الأشعرى اتخذا فى تأليف كتابيهما فى معرفة الفرق (فِرَق الشيعه والمقالات والفِرَق) كتاب اختلاف الناس فى الإمامة لهشام بن الحكم كمصدر. قد سلّمت دائو ما افترضه استاذها مادلونغ وأخذت فى تحليل أجزاء من كتاب فرق الشيعة للنوبختى، والتى زعمت أنها مأخوذة من كتاب هشام بن الحكم لتستكشف من خلالها آراء هشام فى مسألة علم الإمام. والحال

(*) أستاذ مساعد فى الدراسات الشيعية ومدير قسم تاريخ التشيع بجامعة الأديان والمذاهب، قم المقدسة.

أن الشواهد والأدلة التى أقامها مادلونغ على مدّعاه ليس بتلك درجة من القوة حتى يمكن جعله مبنىً لبحث حول آراء هشام. فضلاً عن ذلك، قد ترد إشكالات أخرى على مدعيات دائو قد نشأت من غفلتها أو غفلة بعض مؤلفى مصادرها عن المعطيات التاريخية والرجالية والحديثية.

الكلمات المفتاحية: هشام بن الحكم، علم الإمام، اختلاف الناس فى الامامه، فرق الشيعه، النوبختى، تميمه بيهم دائو، مادلونغ، الإلهام، التحديث.

المقدمة

تميمه بيهم دائو، استاذة التاريخ فى مؤسسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، حصلت على شهادة الدكتوراه من نفس المؤسسة نفسها سنة ١٩٩٦، وقد كان عنوان رسالتها مفهوم علم الإمام ومصادر التشريع فى عصر تكوّن التشيع الإمامى؛ من هشام بن الحكم إلى الكلينى[١]. وقد تتلمذت المستشرقة، وهي من تانزانيا وتسكن حاليا فى لندن، عند المستشرق المشهور المعاصر ويلفرد مادلونغ. قد نُشرت من هذه الباحثة، علاوة على ما نناقشه فى هذا المجال، والذى قد اقتبس من رسالتها المشار إليها، بحوث أخرى ك«علم الإمام والقرآن عند الفضل بن شاذان»[٢]، «هل الشيعة الغالية فى القرن الثانى كانوا غنوصيين؟[٣]»، «دراسة حول ما ادعى من عقائد مأمون فى آخر الزمان»[٤] فى المجلات الإنجليزية. وها نحن ذا نبدأ بتقرير مختصر لمدعيات الكاتبة فى بحث «هشام بن الحكم ورأيه فى مسألة علم الإمام»[٥]، ثم نذكر مناقشاتنا حولها بالتفصيل.

١ ـ المدّعى الرئيسي لبحث دائو:

قد ذكرت دائو فى مقدمة بحثها أن الرأى الغالب حول الإمامية فى مبحث منابع علم الإمام أنهم معتقدون بالإلهام والتحديث تقليديا. ادعت الكاتبة أن ثمة

شواهد تدل على أن القول باكتساب علم كل إمام من الإمام السابق كان رائجا بين الإماميين الأوائل، وقد كان رجال من الإمامية، أمثال هشام بن الحكم والفضل بن شاذان ويونس بن عبدالرحمن، على هذا الرأى. مع أنها لم تبين لنا مرادها من اكتسابية علوم الأئمة هل هو الاكتساب الاعتيادي الدارج بين سائر الناس، أو قسم خاص من الانتقال غير العادى للعلوم من كل إمام إلى من سيلحقه وسيكون إماما من بعده. إلا أنا نعلم من خلال دراسة ما كتبتها أن بعض الأمور كالإلهام والتحديث برأيها أخذت من بعض الفرق الشيعية الأخرى ولم يكن عقيدة أصيلة فى التشيع الإمامى؛ بل كان مما لم يقبله بعض الإماميين الأوائل وكانوا يردّون عليه. قد حاولت باحثتنا أن تبيّن لنا وتقنعنا، من خلال تحليلات لها بالنسبة إلى ما قرره النوبختى بشأن الفرقتين الشيعيتين، أعنى الكيسانية والجارودية، بأن مفاهيم كالإلهام والتحديث قد ولدت فى الأصل فى تعاليم هذه الفرق، وقد كان للعلماء الإماميين الأوائل، أمثال هشام بن الحكم موقف سلبى بالنسبة إليها؛ لكنها صارت فى ما بعد، عقيدة غالبة بين الإمامية. ثم إنها حاولت إقامة شواهد على تأييد مدعاها من خلال كشف رأى الإمامية الأولى حول مصادر التشريع والحجج الشرعية وادعت أنهم كانوا يعتقدون بأن القرآن مصدر جامع وكامل للإجابة عن حوائج الناس الدينية وأن تعليمات الأئمة عليهم السلام بأسرها كانت مبتنية على علمهم بالقرآن وتفسيره، وإنهم حصلوا على هذا العلم من الأئمة السابقين وفى النهاية من شخص النبىّ محمد صلى الله عليه وآله.

٢ ـ دراسة نقدية للبحث:

يجدر بالذكر أن الكاتبة قد أتعبت نفسها وسعت فى إثبات مدعاها سعيا بليغا وبذلت تدقيقا وافرا فى تحليل عبارات من كتاب فرق الشيعه، والذى ينسب إلى النوبختى[٦]، وعبارات الأشعرى فى المقالات والفرق. لكن مع غض النظر عن امتيازات بحثها، والتى ترجع بالعمدة إلى جانب المنهجية، قد يرد عليها إشكاليات

أساسية نسردها كالآتى:

١- ادعت الكاتبة، استنادا إلى حكاية من الأشعرى فى مقالات الإسلاميين، أن هشام بن الحكم كان يردّ على أىّ ارتباط إلهى للأئمة عليهم السلام ولا يقبل إمكانه(٧). فإنه، وفقا لتقرير الأشعرى، كان يرى أن عصيان الله سبحانه للنبى صلى الله عليه وآله ممكن بل واقع؛ لأنه صلى الله عليه وآله قد ارتكب خطأ فى قضية أخذ الفدية من المشركين فى غزوة بدر؛ حينما لا يجوز أىّ عصيان من الأئمة عليهم السلام، وذلك لأن النبى صلى الله عليه وآله إذا أخطأ أو عصى ربّه يمكن تنبيهه بإنزال الوحى والتذكار، والأئمة لا ينزل إليهم وحى ولا ملك(٨).

وفقا لمعطيات المصادر الموجودة، إن أقدم مصدر نسب هذه العقيدة إلى هشام هو كتاب مقالات الإسلاميين للأشعرى. وقد تكرر هذه النسبة من بعده فى المصادر الكلامية والفِرَقية السنّية مع شىء من التغيير أو الإضافات. فإن البغدادى قدأضاف إلى تقرير الأشعرى أن هشاما كان يفسر قوله تعالى: «لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّر»(٩) بعفو الله للنبى صلى الله عليه وآله فى أخذ الفدية من أسارى المشركين فى غزوة بدر. كما أنّه يدعى أن سائر الإماميين كفّروا هشاما لتجويزه المعصية على النبى صلى الله عليه وآله (١٠). ولا يخفى أنا لا نجد أثرا لهذا التكفير فى مصادر الإمامية. ثم إن ابن تيمية نقل المطلب نفسه عن الأشعرى فى موضع من منهاج السنة(١١). كما أن الإيجى نسب نظرية عدم عصمة النبى وعصمة الإمام إلى هشام فى كتابه المواقف بألفاظ قريبة مما جاء به الأشعرى(١٢)، وقد تلقاه الجرجانى بالقبول بما أنه لم يأت فى شرحه بنقد أو توضيح لكلام الإيجى(١٣).

يمكننا أن نلخّص ما انتسبه الأشعرى إلى هشام فى عدّة نقاط:

١- كان يرى هشام أن النبى صلى الله عليه وآله ليس بمعصوم.

٢- إنه كان يعتقد بلزوم العصمة فى الإمام ٣- إن العصمة عند هشام ذات

علاقة بنزول الوحى وعدمه؛ فكل من كان من الأنبياء والأوصياء متصلا بالوحى لايجب فيه العصمة بما أن أخطاءهم يمكن تصحيحها من خلال الوحى، وأما من لم يكن متصلا به فلابدّ أن يكون معصوما، لعدم إمكان تصحيح خطأه المحتمل ٤- لاينزل وحى ولا ملك على الأئمة عليهم السلام.

قالت دائو بعد ما نقلت هذا الاستدلال المنسوب إلى هشام: «احتجاج هشام هذا جارٍ لا فى الوحى فقط، بل فى جميع أقسام الارتباط مع الله؛ فإن كان هشام ممن يقول بأن الإمام يمكن له تلقى الإلهام وما يشابهه لم يكن ليحتجّ أو ينسب إليه مثل هذا الاحتجاج. فإن من يعتقد بإمكان تلقى الإلهام للإمام لايقول بعدم إمكان تصحيح خطأ أو معصية الإمام بالإلهام. وبعبارة أخرى: قد ينتهى ما احتج به هشام إلى أن الإمام ليس له أية إمكانية لتلقى العلم الملهَم من قِبل الله تعالى»[١٤].

وقد مال إلى ما ارتأته دائو بعض الباحثين الإماميين استنادا إلى حكاية الأشعرى وأنه لايوجد فى مصادر الإمامية ما يعارضها. بل قد يوجد – برأيهم - فى مصادرنا ما يؤيد هذه النسبة؛ ألا وهو بعض الروايات التى تحكى لنا أن هشاما كان يرى طريق الإمام إلى أخبار السماء والأرض وإلى كتب الأنبياء الماضين هى الوراثة[١٥].[١٦]

لكن الإنصاف، أن الشواهد الداخلية والخارجية لاتساعد في نسبة هذا الرأى إلى ابن الحكم لمن تأمل فيه وتفحص مصادر الإمامية. ويمكن نقد هذه النسبة من جهات عدّة:

الف) وجدنا فى مصادر الإمامية رواية معتبرة لهشام[١٧] يستدل فيها على عصمة الإمام بأمر غير ما نسبه الأشعرى إليه. وفقا لما جاء فى هذه الرواية، يقول محمد بن أبى عمير والذى كان من أصحاب هشام فى فترة من الزمن: **مَا سَمِعْتُ وَلَا اسْتَفَدْتُ مِنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ فِي طُولِ صُحْبَتِي لَهُ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ فِي صِفَةِ**

عِصْمَةِ الْإِمَام، فَإِنِّي سَأَلْتُهُ يَوْماً عَنِ الْإِمَامِ أَ هُوَ مَعْصُومٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لَهُ: فَمَا صِفَةُ الْعِصْمَةِ فِيهِ؟ وبِأَيِّ شَيْءٍ تُعْرَفُ؟ فَقَالَ: إِنَّ جَمِيعَ الذُّنُوبِ لَهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ ولَا خَامِسَ لَهَا: الْحِرْصُ والْحَسَدُ والْغَضَبُ والشَّهْوَةُ، فَهَذِهِ مَنْفِيَّةٌ عَنْهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرِيصاً عَلَى هَذِهِ الدُّنْيَا وهِيَ تَحْتَ خَاتَمِهِ؛ لِأَنَّهُ خَازِنُ الْمُسْلِمِينَ، فَعَلَى مَاذَا يَحْرِصُ؟ ولَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَسُوداً، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَحْسُدُ مَنْ فَوْقَهُ، ولَيْسَ فَوْقَهُ أَحَدٌ فَكَيْفَ يَحْسُدُ مَنْ هُوَ دُونَهُ؟ ولَا يَجُوزُ أَنْ يَغْضَبَ لِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَضَبُهُ لِلَّهِ عَزَّ وجَلَّ، فَإِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ إِقَامَةَ الْحُدُودِ وأَنْ لَا تَأْخُذَهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ ولَا رَأْفَةٌ فِي دِينِهِ حَتَّى يُقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ. ولَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَّبِعَ الشَّهَوَاتِ ويُؤْثِرَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ قَدْ حَبَّبَ إِلَيْهِ الْآخِرَةَ كَمَا حَبَّبَ إِلَيْنَا الدُّنْيَا، فَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى الْآخِرَةِ كَمَا نَنْظُرُ إِلَى الدُّنْيَا، فَهَلْ رَأَيْتَ أَحَداً تَرَكَ وَجْهاً حَسَناً لِوَجْهٍ قَبِيحٍ وطَعَاماً طَيِّباً لِطَعَامٍ مُرٍّ وثَوْباً لَيِّناً لِثَوْبٍ خَشِنٍ ونِعْمَةً دَائِمَةً بَاقِيَةً لِدُنْيَا زَائِلَةٍ فَانِيَةٍ؟(١٨).

ومعلوم أنه لايوجد أية مسانخة، بل ولا مناسبة، لهذا الاحتجاج مع ما نسبه الأشعرى إليه.

ب) الاحتجاج المنقول عن هشام فى هذه الرواية جار بعينه، بل وبطريق أولى فى حق النبى صلى الله عليه وآله، ونتيجة لهذه النقطة يمكننا نسبة القول بلزوم عصمة النبى صلى الله عليه وآله إلى هشام، وإن لم يرد فى سؤال ابن ابى عمير ولا فى جواب هشام كلام حول عصمة النبى صلى الله عليه وآله. والحال أن الأشعرى قد نسب القول بعدم عصمة النبى صلى الله عليه وآله إلى هشام. فالرواية المنقولة عن ابن ابى عمير لاتوافق نسبة الأشعرى من هذه الجهة أيضا.

ج) لا شك في أنّ مقام العصمة فضيلة من الله تعالى تفضل بها على بعض من انتجبه وانتخبه من عباده، ولاريب في أنّ من فاز بهذه المرتبة أفضل من غيره عند جميع علماء الإسلام. كما نرى هشاما يروى عن الصادق عليه السلام أن المعصوم هو الممتنع عن جميع محارم الله بعناية منه تعالى(١٩).

فليعلم أن تجويز المعصية على النبى صلى الله عليه وآله فى حين عدم تجويزه على الأئمة عليهم السلام

يستلزم تفضيلهم عليهم السلام عليه صلى الله عليه وآله، وهذا ممّا لم يلتزم به أحد من علماء الشيعة وغيرهم. والقارئ الكريم يعلم أن هناك خلافا بين متكلمى الإمامية حول تفاضل الأئمة عليهم السلام وسائر الأنبياء أو الملائكة، وقد مال جماعات من الإمامية إلى تفضيل الأئمة عليهم[٢٠]؛ لكنك لاتجد أحداً من علماء الشيعة طوال القرون حكم بأفضلية الأئمة عليهم السلام على النبى صلى الله عليه وآله، فالتزام هشام بهذه العقيدة الواضحة الفساد أمر غريب ومستبعد.

د) ومن جانب آخر، القول بعدم عصمة النبى صلى الله عليه وآله مما يخالف الأدلة العقلية والقرآنية الآمرة بوجوب تبعية النبى صلى الله عليه وآله مطلقا.

ه) أضف إلى ذلك كله أن هناك روايات عدة قد أوّل فيها الإمام الصادق عليه السلام الآيات الموهمة لعدم عصمة الأنبياء وحاول تطهير ذيولهم عن العصيان والشرك وما شابه ذلك[٢١]. ونظرا إلى أن هشاما كان من خاصة أصحابه وتلامذته عليه السلام فيستبعد قوله بتجويز المعصية على الأنبياء جدّا.

و) ومما يجدر بالعناية فى هذا المجال – كما تفطن به بعض الباحثين[٢٢] – دراسة ما جاء به الشيخ المفيد فى حكاية رأى الإمامية والمعتزلة فى عصمة الأنبياء عموما وعصمة النبى الأعظم صلى الله عليه وآله خصوصا. قد نسب الشيخ فى أوائل المقالات القول بعصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر الموجبة لاستخفاف فاعلها إلى جمهور الإمامية من دون أية إشارة إلى خلاف فى ذلك بينهم. كما إنه ينسب القول بعصمة نبينا صلى الله عليه وآله عن المعاصى مطلقا فى جميع عمره الشريف، ومن دون تفصيل بين العمد والسهو، إلى جمهور الإمامية ويشير إلى مخالفة المعتزلة للإمامية فى هذا الرأى[٢٣].

ونحن نعلم أن من سيرة الشيخ فى تقرير آراء الإماميين التنبيه على خلافاتهم الداخلية؛ كما قد نشاهده يشير إلى مخالفة جماعة من الإمامية أو المنتمين إليهم، كالغلاة والمفوضة، أو بنى نوبخت مثلا لجمهور الإماميين[٢٤]. فالحق هو أنه لو كان

عالم مشهور ومؤثر فى تاريخ الفكر الإمامى، كهشام بن الحكم، يخالف رأى جمهور الإماميين فى هذه المسألة الهامة – أعنى عصمة االأنبياء – لاشتهرت مخالفته فى المصادر التاريخية والكلامية من الإمامية وغيرها، ولما كان يسع الشيخ المفيد أن يسكت إزاءها ولايتحدث عنها ولا بكلمة واحدة. فإنا شاهدنا البغدادى قد تحدث عن تكفير هشام من ناحية الإماميين للقول بعدم معصومية النبى ﷺ. وهذا الكلام يدلنا على أن عقيدة هشام ـ على فرض صحة النسبة إليه - صار سببا لاختلاف كبير فى المجتمع الإمامى وكان من حقه أن يشتهر فى الأوساط العلمية ويتخلل إلى المصادر. والحال أنا لا نجد فى مصادر الإمامية شاهداً على ما ادعاه البغدادى من دعوى التكفير. والذى يجدر بالذكر هو أنا نجد فى المصادر التى تعنى بعقائد الفِرق مطالب كثيرة حول فساد عقيدة هشام فى مباحث التوحيد واعتقاده بشيء من التشبيه والتجسيم. ومع غضّ النظر عن صحة هذه المدعيات أو سقمها، ومن دون أن نكون بصدد تأييد هذه النسبة أو ردّها، نشاهد المصادر الإمامية تؤيد خلافا اعتقاديا بين هشام بن الحكم وبين سائر الأصحاب فى مباحث التوحيد. لكنا لانرى ولا مؤيدا حول اعتقاده بعدم عصمة النبى ﷺ؛ بل لدينا شواهد عدة تردّ هذه النسبة.

واستنادا إلى ما قاله المفيد من أن مخالفى الإمامية فى عقيدة العصمة المطلقة للنبى ﷺ (و هم المعتزلة كما نحتمله) قد تعلقوا بقوله تعالى: «لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّر»[٢٥]، وقدرأينا البغدادى ينسب تطبيق الآية على عفو عصيان النبى ﷺ فى أخذ الفدية من أسارى بدر إلى هشام، قد صار بعض الباحثين إلى أن المعتزلة هم القائلون بالرأى المنسوب إلى هشام، وانتساب هذا الرأى إليه اختلاق محض[٢٦].

ز) قد سبق أنه استشهد بعض الباحثين الإماميين بروايات فى مصادر الإمامية تدل على أن هشاما كان يرى الوراثة عن النبى كمنبع لعلوم الأئمة عليهم السلام،

على صحة ما ادعاه الأشعرى.

فليعلم أن وراثة علم أنباء السماء والأرض، والتى نجدها فى قصة الرجل الشامى الذى التقى به هشام وناظره فى مسألة الإمامة[٢٧]، يمكن تفسيرها بنحوين: الأول أن يكون هشام قد أراد وراثة الأئمة عليهم السلام جميعَ أخبار العالم الجزئية عن النبى صلى الله عليه وآله؛ والثانى أن يكون مراده وراثة القوّة التى يتمكن الإمام معها من تلقى تلك الأخبار من مصادرها السماوية، وإنما يتيسر له ذلك لأن الإمام خليفة النبى صلى الله عليه وآله، فالأمر دائر بين هذين التفسيرين. ولكن ثمة شواهد تؤيد التفسير الثانى. هناك روايات عدّة رواها هشام عن الأئمة عليهم السلام تتضمن بعض الإخبارات الغيبية عما كان حدث أو سيحدث فى حياة بعض الأشخاص. فقد نقل هشام فى قصته مع الرجل الشامى أن الإمام الصادق عليه السلام قد أخبر الشامى عن كيفية سفره وطريقه وما بدا له، ثم استبصر الشامى وأقرّ بوصايته عليه السلام [٢٨].

وقد ورد فى رجال الكشى رواية أخرى عن هشام نأتى بلفظها: عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: كُنْتُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ قَائِماً أُرِيدُ شِرَاءَ بَعِيرٍ، فَمَرَّ بِي أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام فَلَمَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ تَنَاوَلْتُ رُقْعَةً فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنِّي أُرِيدُ شِرَاءَ هَذَا الْبَعِيرِ، فَمَا تَرَى؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**لَا أَرَى فِي شِرَاهُ بَأْساً فَإِنْ خِفْتَ عَلَيْهِ ضَعْفاً فَأَلْقِمْهُ!**» **فَاشْتَرَيْتُهُ وحَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ أَرَ مُنْكَراً حَتَّى إِذَا كُنْتُ قَرِيباً مِنَ الْكُوفَةِ فِي بَعْضِ الْمَنَازِلِ عَلَيْهِ حَمْلٌ ثَقِيلٌ، رَمَى بِنَفْسِهِ واضْطَرَبَ لِلْمَوْتِ، فَذَهَبَ الْغِلْمَانُ يَنْزِعُونَ عَنْهُ، فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ، فَدَعَوْتُ بِلُقَمٍ، فَمَا أَلْقَمُوهُ إِلَّا سَبْعاً حَتَّى قَامَ بِحَمْلِهِ**[٢٩].

و قد ورد فى رواية أخرى عن هشام أنه قصد اشتراء جارية فى منى وسأل الإمام الكاظم عليه السلام فى شأنها، فحذّره الإمام عن اشترائها لقصر عمرها، فانصرف هشام من اشترائها وقال: فلم أخرج من مكة إلا وقد دفنت[٣٠].

و نجد فى المصادر الحديثية روايات أخرى عن هشام تدلنا على اعتقاده بعلم الأئمة عليهم السلام من طرق غير عادية بما سيحدث فى المستقبل؛ منها تحذير الإمام

الصادق عليه السلام بشأن الحفاظة على موسى البناء وغيبته بعد مدة قصيرة[٣١]، ومنها إخباره عليه السلام بازدياد عمر ميسر[٣٢]، ومنها إخبار الإمام الكاظم عليه السلام بموت منصور فى آخر سنة من عمره وأنه لايدرك الموسم من قابل[٣٣] .

فنقول: من المستبعد جدا أن نعدّ علم الإمام بهذه الجزئيات وراثة عن النبى صلى الله عليه وآله. فادعاء وراثة حجم كبير من المعلومات حول حياة الأشخاص عن النبى صلى الله عليه وآله واستحضاره فى الذهن وابرازه فى بعض الأحيان من دون ارتباط بالغيب أثقل من قبول ارتباط الأئمة عليهم السلام بعالم الغيب وتلقى الإلهام والتحديث. وبعبارة أخرى لايكون هذا الادعاء أخف مؤونة من تلقى الإلهام والتحديث.

نعم، لو كان الكلام حول القواعد الكلية الشرعية فى مجال العقيدة أو العمل لكان التفسير الأول (أعنى الوراثة الاعتيادية لهذه العلوم من الآباء والأجداد) أسهل قبولا. وبما قدمنا تبين أن هشاما قد أراد من كلامه وراثة قوة تلقى الإلهام والارتباط بعالم الغيب.

ح) ومما يجدر بالذكر فى هذا الإطار أنا نجد رواية فى الكافى الشريف قد يُشمّ منها رائحة قصور اعتقادى فى هشام فى مجال علم الإمام بالكلام. طبقا لما جاء فى هذه الرواية بعدما سأل هشام خمسمائة مسألة كلامية وسمع أجوبتها منه عليه السلام يخاطب الإمام ويقول: «**جُعِلْتُ فِدَاكَ هَذَا الْحَلَالُ وهَذَا الْحَرَامُ أَعْلَمُ أَنَّكَ صَاحِبُهُ وأَنَّكَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ، وهَذَا هُوَ الْكَلَامُ!**» **وعند ذلك يلوم الإمام عليه السلام هشاما ويقول: «وَيْكَ يَا هِشَامُ! لَا يَحْتَجُّ اللَّهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ بِحُجَّةٍ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ»**[٣٤].

وليعلم أولا أنه يوجد فى هذه الرواية نوع مّا من التضاد، فلايلائم بعض أجزائها بعضا، لأن الذى يتلقى جواب خمسمائة مسألة من الإمام عليه السلام، والظاهر أنه سألها منه فى مجلس واحد، كيف يشتبه عليه أمر إحاطة الإمام بعلم الكلام حتى يسأله عن ذلك؟ وكيف لايخجل من هكذا سؤال؟ وثانيا عندنا روايات أخرى

فى مصادر الإمامية لايلائم مضمونها ما نقل عن هشام فى هذه الرواية[٣٥]. ولذلك فلابدّ لنا من أن نقول إما بكذب هذه الرواية من أصلها؛ وإما بأن هذه القصة إن صدقت فهى راجعة إلى دورة خاصة من حياة هشام وأنّه أصلح عقيدته بعد ذلك. أضف إلى ذلك أنّه على وفق ما جاء فى الرواية نفسها وعلى فرض صدقها، فاستدلال الإمامعليه السلام فى ذيلها ونقل هشام إياه يدل على أنه قدقبل الاستدلال واعتقد بما يلزم منه.

٢- قد سبق منا أن الكاتبة حاولت تخمين آراء هشام فى مسألة علم الإمام، وذلك من خلال تحليل بعض القطعات الموجودة فى فرق الشيعة للنوبختى والمقالات والفرق لسعد الأشعرى، بناء على أنهما أخذا بعض معطياتهما من كتاب اختلاف الناس فى الإمامة من تأليفات هشام. والنقطة الأخيرة مما ادعى كشفها المستشرق مادلونغ فى خلال بحث له فى هذا المجال. واحتجاج مادلونغ على مدعاه – كما نقل عنه دائو – يبتنى على أن القسم الأول من كتاب النوبختى لايشتمل على معلومات حول فرق الشيعة وانشعابات هذه الفرقة فقط، كما يتوقع من اسم الكتاب؛ بل إن هذا القسم يحتوى على خلافات الأمة الإسلامية بأسرها وبجميع تياراتها الفكرية حول مسألة الإمامة . أضف إلى ذلك أن لأول جملة للنوبختى فى مفتتح كتابه علاقة تامة بعنوان كتاب هشام المشار إليه[٣٦].

وعندما نراجع بحث مادلونغ حول الموضوع نجده أقام بعض الشواهد على أن المصدر الذى اقتبس منه النوبختى والأشعرى، أثر كتب فى النصف الثانى من القرن الثانى، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى بما أنهما اعتمدا عليه فلابد من أن يكون من تأليفات مؤلف إمامى، ومن جهة ثالثة «فلايبدو أن يُذكرَ هناك أىّ أثر إمامى آخر أَلّف فى القرن الثانى حتى يكون هو المصدر المقتبس منه»، ومن جهة رابعة بما أن سعدا الأشعرى اتخذه مصدرا وجعله أساسا لكتابه فمن المستبعد جدا أن يكون كتابا غير معروف بالكلية. وبناء على هذه الجهات الأربعة يجعل

مادلونغ من المحتمل جدا أن يكون كاتب ذلك الأثر هو هشام بن الحكم(٣٧).

و من الواضح جدا أن الشواهد التى أقامها مادلونغ، مهما بلغت من القوة والتعدد، قاصرة عن إثبات ما يدعيه بنحو القطع واليقين. فإنه، ما لم نجد تصريحا من النوبختى أو الأشعرى فى هذا الموضوع أو نجد أجزاء من كتاب هشام فى المصادر المتأخرة عن عصره ونقارنه بما جاءا به فى كتابيهما، لاينتفى احتمال أخذ النوبختى والأشعرى من كتاب آخر غير كتاب هشام، وسيبقى ما ادعاه مادلونغ فى حد احتمال صرف.

ومن الضرورى أن نتنبّه بأنه يوجد فى المصادر الفهرستية، كفهرستى النجاشى ﵀ والشيخ الطوسى ﵀، كتبٌ كثيرة عنوانها كتاب الإمامة، ومن المحتمل جدا أن بعضها كان مشتملاً على خلافات المسلمين حول هذا الموضوع، وأن النوبختى والأشعرى قد أخذا منها. ومن العجيب أن مادلونغ نفسه كان منتبها بهذا الموضوع ومع ذلك ادّعى ومن دون أى استناد «أن جميع تلك الكتب كان يعتنى بضرورة الإمامة وفق مذهب الشيعة، لا خلافاتهم فى المسألة»(٣٨).

و من الممكن أن مادلونغ يسند دعواه إلى بعض ما نقل عن هذه الكتب فى المصادر المتأخرة الموجودة حاليّا، بما أنها ناظرة فى الغالب إلى ضرورة الإمامة. ولكن يجب أن نعلم أن هناك دواعيَ طائفية قوية فى المؤلفين الإماميين طوال القرون لنقل بعض المطالب التى تشيّد أصول المذهب، وبناء على هذا يحتمل قويا أن تلك الكتب أو بعضها كانت مهتمّة بنقل خلافات الأمة حول الإمامة قداقتبس منها النوبختى والأشعرى. وإنا نعلم بأن نقل الخلافات الداخلية للشيعة حول الإمامة، وخاصة خلافاتهم فى تعيين شخص الإمام فى بعض الأحيان، كان يوجب تضعيف المذهب عند المخالفين، ولذلك لم يهتم الباحثون الإماميون بنقلها فى المصادر المتأخرة. وعلى أى حال نقول: إن نقل خلافات المسلمين فى مسألة الإمامة فى المصادر المعنونة بعنوان الإمامة أمر طبيعى ومتوقع ومتعارف.

و من الجدير بالذكر أن الشواهد تكشف عن الموضع السلبى لسعد بن عبدالله الأشعرى بالنسبة إلى هشام بن الحكم؛ فإنه كتب كتابا فى مثالب هشام وتلميذه يونس بن عبدالرحمن. وأيضا لمّا دافع عنهما على بن إبراهيم القمى فى رسالة كتبها أجاب عنه سعد فى كتاب له عرّفه النجاشى بالرد على علي بن إبراهيم بن الهاشم فى معنى هشام ويونس[٣٩]. وهذا الموضع السلبى من القرائن النافية لما ادعاه مادلونغ من اقتباس سعد من كتاب هشام.

أضف إلى ذلك كله أن المدرسى الطباطبايى أيضا قد نظر فى ما ادّعاه مادلونغ نظرة نقادة وشكك فى فرضيته. فإنه يفضّل أن يحسب المصدر الذى اقتبس منه كل من النوبختى والأشعرى كتابا سنّيّا لا كتابا شيعيا مثل أثر هشام. واستناد المدرسى فى دعواه إلى ما يوجد فى كتابى النوبختى والأشعرى من إشارات إلى الإمامية بلفظة «الرافضة»؛ كما يستند أيضا إلى ما يوجد من الإهمال بالنسبة إلى بعض العقائد غير الشيعية، كموت أبى طالب كافرا، فى كتاب فرق الشيعة[٤٠].

وعلى أى تقدير فإن دائو قدأرسل ما ادعاه مادلونغ إرسال المسلمات واحتسب معطيات النوبختى من لسان هشام واشتغل بزعمها بكشف آراء هشام من خلال تحليل كلماته. وقد عرفت أن اقتباس النوبختى والأشعرى من كتاب هشام أوّل الكلام، والحق أن احتجاجات مادلونغ على مدعاه ليست بتلك الدرجة من القوة حتى نستطيع أن نجعلها أساسا للبحث عن آراء هشام.

٣- قد حاولت دائو، قبل التصدى لتحليل ثلاث فقرات مفتاحية - فيما زعمته – من كتاب النوبختى، أن يستكشف رأى النوبختى فى مسألة علم الإمام. وقد انتهت محاولتها إلى اعتقاد النوبختى بارتباط الأئمة عليهم السلام بخزائن العلوم الإلهية. ثم إنها - واتكالا على هذه النقطة - استنتجت فى مواضع عدة أن النوبختى قد تصرف فى تقريرات هشام وحرّفها وفقا لاعتقاده الشخصى. وفى بعض المواضع نجد النوبختى ينقل بعض الآراء للإمامية لاتلائم رأيه الشخصى، كما فعل

ذلك فى توصيف له للفرقة الإمامية وقد قررتها دائو ذيل عنوان «الإمامية هم المعتقدون بالعلم الانتقالى». وفى أمثال هذه المواضع قد حاولت دائو كشف العلة فى عدم تحريف متن هشام من ناحية النوبختى.

ومن وجهة نظر كلية قد صُوِّر كلّ من النوبختى أو هشام بن الحكم فى مقال دائو كمن يحرّف الحقائق التاريخية بسهولة وفقا لما يرتئيه، وإنما يفعل ذلك فرارا عن مؤاخذة من يخالفه فى الرأى، وحتى لايترك مستمسكا لمخالفيه.

و يبدو أن اتخاذ هذا الموضع بالنسبة إلى علماء وفضلاء كهشام والنوبختى لايخلو من سوء النظر بالنسبة إليهم وغير ملائم لأخلاق البحث والتحقيق. ومع غضّ النظر عن مدائح وتوثيقات الرجاليين بالنسبة إليهما[٤١] فإن شخصية هشام وكذلك النوبختى ومكانتهما العلمية والاجتماعية لاتناسب اتهامهما بتحريف الحقائق التاريخية وفقا لمعتقداتهما الشخصية.

٤- قد احتسبت دائو، ومن دون أىّ مستند علمى أو تاريخى، روايات عدة فى مصادر الإمامية كالكافى وغيره، والتى تُصوِّر هشاما كشابّ كيّس يعجز العلماء – كأمثال عمرو بن عبيد من أكابر المعتزلة - تجاهه فى البحث العلمى، مختلقة احتمالا. فقد جاء فى بعض هذه الروايات أن هشاما ناظر فى أوان شبابه عمرو بن عبيد المعتزلى، وهو فى جمع من أصحابه فى مسجد البصرة، واحتج على ضرورة نصب الإمام تمسكا بتمثيل ارتباط الجوارح بالقلب كمصحّح لأخطائها، وظفر على عمرو فى البحث[٤٢].

و فى أخرى أنه فى أول ما اختطّت لحيته ناظر عالما شاميا فى مجلس الإمام الصادق عليه السلام بحضرة جمع من أكابر أصحابه عليهم السلام، واحتج بعدم كفاية الكتاب والسنة لرفع الخلاف عن الأمة بعد النبى صلى الله عليه وآله على ضرورة نصب الإمام وغلبه فى البحث أيضا[٤٣].

الهدف من اختلاق هذه القصص ـ فى ما زعمتها دائو ـ الإجابة عن طائفة من غير الإماميين كانوا يدعون أن الإمام الصادق عليه السلام لم يعتقد بالعقائد التى كان هشام يروّجها ويدافع عنها، وأنه عليه السلام لم يكن ليدّعى منصب الإمامة – بمعناها الإمامى - لنفسه. تقول دائو: «لم يكن الهدف الرئيسى من الروايات التى يرتبط هشام بالصادق [عليه السلام] أن يصوّر هشاما كغلام أعجوبة؛ ولم يكن أيضا إراءة أن الصادق [عليه السلام] جوّز الاشتغال بالكلام لهشام؛ بل من المحتمل أن يكون الهدف من هذه الروايات إراءة هشام كمن نظم عقائده تحت إشراف الصادق [عليه السلام] وبإرشاد منه، ويجاب من خلاله عن معارضات غير الإماميين الذين كانوا يدعون أن الصادق [عليه السلام] لم يعتقد بالعقائد التى كان هشام يروجها ولم يكن ليدعى منصب الإمامة لنفسه بمعناها عند الإماميين»(٤٤). ومن وجهة نظر الكاتبة «كانت هذه المعارضات تظهر من جانب أتباع أئمة أهل السنة كأبى حنيفة ومالك بن أنس احتمالا»(٤٥). وتستشهد هى برأى فان إس أيضا، إذ استبعد مطابقة مفاد هذه الروايات للواقع واحتمل اقتباس الاستدلالات المنقولة فيها من بعض آثار هشام وصياغتها فى قالب هذه القصص(٤٦). وحاصل الكلام أن دائو – وتبعا لفان إس – بنت على كذب هذه الروايات وافترضتها مختلقة من دون إقامة أية شواهد، وبدأت تفحص عن علة اختلاقها.

يبدو أن الذى بعث دائو وفان إس لادّعاء كذب هذه الروايات إنما هو استبعاد أن يستطيع غلام أو شابّ أن يغلب عالما أكبر منه سنّا فى البحث. وواضح أن الاستبعاد الصرف ليس دليلا على كذب نقل تاريخى؛ وإن كان كذلك للزم تكذيب كل نقل تاريخى كان فيه شىء من خرق العادة. أضف إلى ذلك أن الرواة لهذه الروايات رجال ثقات معتمدون على ما جاء فى المصادر الرجالية. وكما نعلم، التوثيقات الرجالية روايات تاريخية فى حد نفسها، لايمكن الغفلة عنها فى بحث تاريخى. خصوصا إذا لاحظنا أن التشدد فى أحوال الرجال ووثاقتهم كان أشدّ عند

مؤلفى المصادر الحديثية بالقياس إليه عند مؤلفى المصادر التاريخية، خصوصا إذا كان مؤلف المصدر الحديثى من أهل التنقيح فى الرواية كالكلينى.

فإن الكلينى ﵀ نقل رواية مناظرة هشام وعمرو بن عبيد عن على بن إبراهيم عن إبراهيم بن الهاشم عن الحسن بن إبراهيم عن يونس بن يعقوب(٤٧)، والذى لانعرفه فى هذا السند إنما هو الحسن بن إبراهيم، ولكن بما أن إبراهيم بن الهاشم، وهو من أجلاء الطائفة، نقل عنه ثلاثة روايات على الأقل(٤٨)، وبما أن رواية الأجلاء بمنزلة التوثيق عند بعضهم، فالرواية لا إشكال فيها من ناحية السند.

كما أن الكلينى نقل رواية مناظرة هشام والرجل الشامى عن على بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن الهاشم، عمّن ذكره عن يونس بن يعقوب(٤٩). وقد نقل المفيد نفس الرواية فى الإرشاد(٥٠) والطبرسى فى إعلام الورى(٥١) عن الكلينى بالسند نفسه، إلا أنهما ذكرا بدل «عمّن ذكره» عبارة «عن جماعة من رجاله». فإن كان نسخة الكافى التى كانت عند المفيد والطبرسى صحيحة فلا يوجب إرسال الرواية فى النسخة الموجودة عندنا ضعفها، فإنه من البعيد جدا أن يكذب جماعة من مشايخ إبراهيم بن الهاشم كلهم.

٥- قالت دائو فى موضع من بحثه: «سنة الإمامية حاكية عن أن ازدهار هشام وتطوّره كان طوال حياة الصادق [عليه السلام] وتحت ارشاده، وإن كانت هناك شواهد على أنّ آراءه فى الإمامة قد ظهرت فى زمن إقامته ببغداد وأن دوره الأساسى فى هذا المزمار كان فى العشرة الأخيرة من عمر الكاظم [عليه السلام]. مجالس البحث التى كان يقيمها هارون الرشيد (١٩٣/٨٠٩ ـ ١٧٠/٧٨٦م) قد مهّد الأرضية لكثير من الروايات الحاكية لمناظرات هشام مع مخالفيه، خصوصا علماء الزيدية والمعتزلة»(٥٢).

يبدو أن دائو تكون بصدد إقامة شواهد على نفى رأى الإمامية التقليدى

حول هشام، ومن خلاله التشكيك فى وقوع قصة هشام مع عمرو بن العبيد والرجل الشامى. لكنه من الواضح أن ظهور آراء هشام فى زمن إقامته ببغداد ولعب دوره الأساسى فى العشرة الأخيرة من عمر الإمام الكاظم [عليه السلام] لاينافى تكوّن إطاره الفكرى تحت إرشاد وتعليم الإمام الصادق [عليه السلام].

٦- حكت دائو لتأييد مدعاها من اختلاق قصة هشام مع عمرو بن العبيد والرجل الشامى كلاما من باتريشيا كرون(٥٣) فى كتابه الفكر السياسى فى القرون الوسطى الإسلامى(٥٤) «إن مفهوم الإمامة – كما يريها الإماميون، أى: المرجعية الوحيدة لهداية المجتمع فى الشؤون الدينية التى تكوّن من سلسلة من الأئمة المعيّنة بالنص، ومن دون علاقة له بتصدى السلطة السياسية بالفعل – لم يظهر حتى عصر الكاظم [عليه السلام]»(٥٥). وقد جاءت دائو بملخص من استدلالات كرون فى الهامش إليك ترجمته: «لو كان الباقر [عليه السلام] والصادق [عليه السلام] يعدّان نفسيهما الوارثين الوحيدين للنبى[ص] لم يكن علماء من السنة، أمثال أبى حنيفة ومالك وآخرين، ليطلبوا منهما العلم. واستدلّت كرون أيضا بأن ابنى الصادق [عليه السلام] (أى: الكاظم [عليه السلام] وعبدالله) قددعما قيام النفس الزكيه الحسنى فى ٧٦١/١٤٥، أى قبل ارتحال الصادق [عليه السلام] بثلاث سنوات. كما يقول الإصفهانى فى مقاتل الطالبيين(٥٦) بأن الصادق [عليه السلام] لم يكن منظورا إليه كإمام للإمامية حتى ذاك الزمن[!]»(٥٧).

ثم تستنتج دائو مما سبق: «فالأتقن هو أن نعدّ هشاما من الآباء والمؤسسين للتشيع الإمامى، بدل أن نعدّه مدافعاً لنظرية كانت نشأت من بداية القرن الثانى»(٥٨).

من الجدير بالذكر بالنسبة إلى الاستدلال الأول لكرون أنه ناشئ عن غفلة الباحثة عن الروايات التاريخية المتكثرة الدالة على أن أئمة الشيعة كانوا يتمسكون بالتقية إزاء مخالفيهم وكانوا يوصون شيعتهم بذلك مراراً. يوجد شواهد عدة على أن

الأئمة عليهم السلام كانوا يتّقون إزاء أهل السنة وعلمائهم. وبناء على ذلك فتلمذة أبى حنيفة ومالك وآخرين عند الإمامين الصادقين عليهما السلام لايدل على أنهما عليهما السلام كانا غير مدّعين للإمامة.

كما أن الاستدلال بحماية الإمام الكاظم عليه السلام وعبد الله الأفطح عن النفس الزكية وقيامه، على فرض صحتها تاريخيا، لايثبت ما ادعته كرون. فإن الحماية عنه، كعلوىّ مجاهد، لايعنى عدم اعتقاد ابنى الإمام الصادق عليه السلام بعدم استحقاق أبيهم للسلطة السياسية؛ كما أنّا فى دراسات التاريخ السياسى نواجه كثيرامّا أشخاصا يدعمون بعض الحركات السياسية رغما لمسالكهم السياسية أو المذهبية لبعض المصالح، كما نجد أبى حنيفة قددعم قيام زيد.

على أن عندنا روايات عدة حول مفهوم الإمامة بمعناها الشيعى الإمامى – أعنى المرجعية الوحيدة الدينية غير المرتبطة بتصدى السلطة السياسية – صدرت عن الأئمة السابقين على الإمام الكاظم عليه السلام تضادّ ما ادعته كرون[٥٩]. وبناء عليه كانت نظرية الإمامة الشيعية قد نشأت قبل عصر الإمام الكاظم عليه السلام قطعا.

و كأنّ دائو – كما يبدو من ظاهر كلامها - كانت تزعم قبل الاستطلاع على بحث كرون أن نظرية الإمامة الشيعية إنما نشأت فى بداية القرن الثانى؛ لكنها لم تأت بشواهد ولم تستند إلى مصدر آخر فى هذا الموضوع.

الخاتمة

قد ظهر مما قدّمنا أن دائو، وإن بذلت جهدها لمعرفة طبقات متن كتابَى فرق الشيعة والمقالات والفرق وتمييز الأجزاء المقتبسة من كتاب اختلاف الناس فى الامامه لهشام بن الحكم عن غيرها - فيما زعمتها – وكشف آراء هشام من خلاله، لكن جهدها لم يصل إلى النتيجة التى كانت بصدد إثباتها.

و من إشكالات بحث دائو ابتنائها على رواية من رأى هشام فى مقالات الإسلاميين للأشعرى وغفلتها عن الروايات التاريخية الموجودة فى المصادر الحديثية والفِرَقية للإماميين. كما أن ابتناء بحثها على فرضية مادلونغ القائلة باقتباس النوبختى والأشعرى عن كتاب هشام مما يضعفه أيضا. فإن رأى مادلونغ، وإن كان كفرضية، قابلا للتأمل لكن الأدلة التى تمسك بها ليست بتلك الدرجة من القوة حتى تقع مبنىً لبحث حول كشف آراء هشام من خلال تحليل معطيات النوبختى والأشعرى.

و الذى يلفت النظر أن موقف دائو، مثل كثير من سائر المستشرقين، سلبية بالنسبة إلى مؤلفى المصادر الإسلامية وكأنها لاتأتمنهم فى رواية الآراء المخالفة لآرائهم الشخصية وتنسب إليهم تحريف الحقائق. وهذا الرأى، وإن كان صادقا بالنسبة إلى طائفة من مؤلفى المصادر الفرقية الذين عرفوا بالعصبية فى المذهب، إلا أنه لاينبغى تعميمه إلى أمثال النوبختى والأشعرى الذَين نعرفهما بالوثاقة، على ما نجده فى المصادر الرجالية.

*** هوامش البحث ***

(1). Tamima Bayhom-Daou, The Imāmī Shī'ī conception of the knowledge of the imām and the sources of religious doctrine in the formative period : from Hishām b. al-Hakam to Kulīnī, (London: School of Oriental and African Studies, 1996).

(2). "The imam's knowledge and the Quran according to al-Fad1 b. Shadhan al-Nisiibiiri", Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 64, No. 2.

(2001), pp. 188-207.

(3)."The second-century shite gulat were they really Gnostic?"

(4).".Al-mamuns alleged apocalyptic beliefs…", Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, 71, 1, (2008), 1-24.

6. "Hishām b. al-Hakam (d. 179/795) and his doctrine of the Imām's knowledge", Journal of semitic studies XLVIII/1 spring 2003, pp.71-108.

(٦) . يجدر بالذكر أنه طبقا لرأى بعض الباحثين المعاصرين ليس كتاب فرق الشيعة للنوبختى ، وإنما هو نسخة مختصرة من كتاب سعد الأشعرى قد نسب خطأ إلى النوبختى. انظر للتفصيل: السيد محمدرضا الحسينى، «فرق الشيعه او مقالات الإماميه للنوبختى أم للأشعرى؟»، تراثنا، السنة الأولى، العدد الأول، صيف ١٤٠٥، صص٢٩-٥١.

(7) . Ibid, 78

(٨) . مقالات الإسلاميين، ص٤٨.

(٩) . فتح، ٢.

(١٠) . الفرق بين الفرق، ص٥٠.

(١١) . منهاج السنة، ج٢، ص٣٩٤.

(١٢) . ... فقال ابن الحكم: ... والأئمة معصومون دون الأنبياء؛ لأن النبي يوحى إليه فيتقرب به إلى الله بخلاف الإمام فإنه لا يوحى إليه فوجب أن يكون معصوما. المواقف، ج٣، ص٦٨٢.

(١٣) . شرح المواقف، ج٨، ص٣٨٧.

(14) . Ibid, 78

(١٥) . الكافى، ج١، ص١٧٣ وص٢٢٧.

(١٦) . رضايى وصفرى، «تبيين معنايى...»، ص٦٨؛ نيز بنگريد به : گرامى، نخستين مناسبات...، ص١٤١.

(١٧) . شيخ صدوق رحمه الله سند اين حديث را چنين آورده است: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ مَاجِيلَوَيْهِ قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ بنگريد به: علل الشرائع، ج١، صص٢٠٤-٢٠٥.

(١٨) . قد نقل الشيخ الصدوق هذه الرواية فى: علل الشرائع ج١ صص٢٠٤-٢٠٥، والخصال ج١ ص٢١٥، ومعانى الأخبار ص١٣٣ والأمالى ص٦٣٢ بنفس السند.

(١٩) . معانى الأخبار، ص١٣٢

(٢٠). انظر: الأشعرى، مقالات الإسلاميين، ص٤٧

(٢١) . انظر: بحار الانوار، ج١١، صص٧٦- ٨٨ ، احاديث٤، ٥، ٧، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤؛ حول الآيات والأحاديث الدالة على عصمة النبى الأعظم صلى الله عليه وآله انظر: نفس المصدر، ج١٧، صص٣٤-٩٧ (باب عصمته صلى الله عليه وآله وتأويل بعض ما يوهم خلاف ذلك).

(٢٢) . خضر محمد نبها، المنحى الكلامى لهشام بن الحكم ص٢٥٣.

(٢٣) . أوائل المقالات، صص٦٢-٦٣.

(٢٤) . كأنموذج انظر: أوائل المقالات، صص٦٧-٦٨.

(٢٥) . فتح، ٢.

(٢٦) . المنحى الكلامى لهشام بن الحكم وأثره فى الفكر الاسلامى، ص٢٥٣.

(٢٧) . قال هشام مشيرا إلى الإمام الصادق عليه السلام: هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ إِلَيْهِ الرِّحَالُ ويُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ والْأَرْضِ وِرَاثَةً عَنْ أَبٍ عَنْ جَد... الكافى، ج١، ص١٧٣

(٢٨) . الكافى، ج١، ص١٧٣

(٢٩) . رجال الكشى، ص٢٧١.

(٣٠) .كشف الغمة، ج٢، ص٢٤٣.

(٣١) . رجال الكشى، ص٣١٠.

(٣٢) . بصائر الدرجات، ج١، ص٢٦٥.

(٣٣) . مسند هشام بن الحكم، ص٢٢٨ نقلا عن الخرائج والجرائح للراوندى.

(٣٤) . الكافى، ج١، ص٢٦٢، ح٥؛ انظر الاستدلال بهذه الرواية على قصور اعتقادى فى هشام فى مسألة علم الإمام فى: گرامى، نخستين مناسبات...، ص١٤١.

(٣٥) . جميع ما رواه هشام من المسائل الكلامية عن الصادق عليه السلام أو الكاظم عليه السلام من هذا القبيل (انظر: مسند هشام بن الحكم، الأبواب الاعتقادية). فإنه يصرح فى بعضها بتعلم المسألة من الإمام عليه السلام انظر: الكافى، ج١، ص١٧٠-١٧١، الجملة الأخيرة لهشام.

(36) . Ibid, 79

(٣٧) . ويلفرد مادلونگ، مكتب‌ها وفرقه‌های اسلامی در سده‌های میانه، نقله من الإنجليزية إلى الفارسية جواد قاسمى، مشهد، بنياد پژوهش‌هاس اسلامى آستان قدس رضوى، ط٢، ١٣٨٧، صص٣٦٤-٣٦٥. انظر ترجمة أخرى من نفس المقال تحت عنوان «ملاحظاتى پيرامون كتابشناسى فرق امامى» لچنگيز پهلوان فى: در زمينه ايران‌شناسى، به كوشش چنگيز پهلوان، تهران، ناشر: مؤلف، ١٣٦٨.

(٣٨) . ، ص٣٦٥، الهامش١.

(٣٩) . انظر: رجال النجاشى، صص١٧٧و ٢٦٠.

(٤٠) . ميراث مكتوب شيعه، ص ٣٢٩.

(٤١) . حول شخصية هشام ومكانته انظر: رجال النجاشى، ص٤٣٣؛ رجال ابن داوود، صص٣٦٧-٣٦٨؛ خلاصه الاقوال، ص١٧٨؛ وبالنسبة إلى النوبختى انظر: رجال النجاشى، ص٦٣؛ فهرست الشيخ الطوسى، ص١٢١؛ رجال الشيخ الطوسى، ص٤٢٠؛ رجال ابن داوود، ص١١٩، خلاصه الاقوال، ص٣٩.

(٤٢) . الكافى، ج١، صص٤١٣-٤١٦.

(٤٣) . نفس المصدر، ٤١٧-٤٢٢.

(44). Ibid, 76

(45). ibid, no. 25

(46) . Ibid, 76

(٤٧) . أصول الكافى، ج١، ص٤١٣، باب الاضطرار الى الحجه، ح٣.

(٤٨) . معجم رجال الحديث، ج٤، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٤٩) . أصول الكافى، ج١، ص٤١٧، باب الاضطرار الى الحجه، ح٤.

(٥٠) . ج٢، ص١٩٤.

(٥١) . ج١، ص٢٨٠.

(52) . Ibid, 75-76

(53). Patricia Crone .

(54) . Medieval Islamic political thought

قدنقل هذا الكتاب إلى الفارسية الدكتور مسعود جعفرى برعاية من المؤلفة ونشر تحت عنوان: تاريخ انديشة سياسى در اسلام (تهران، انتشارات سخن، ١٣٨٩ش).

(55) . Ibid, 76

(٥٦) . بتصحيح كاظم مظفّر، قم، ١٩٦٥، صص ١٧٠ و١٨٦ ومابعده.

(57) . Ibid, no. 26

(58) . Ibid, 76

(٥٩) . انظر أنموذجات من هذه الروايات عن الإمام الباقر عليه السلام فى: آرزينا لالانى، نخستين انديشه‌هاى شيعى، صص٩١-٩٦.

* المصادر والمراجع *

١. ابن شهر آشوب المازندرانى، محمد بن على، مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، قم، علامه، ١٣٧٩ ق.

٢. ابن تيمية، احمد بن عبدالحليم، منهاج السنة النبوية، بتحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ١٤٠٦/١٩٨٦.

٣. الإربلى، على بن عيسى، كشف الغمة في معرفة الأئمة، تبريز، مكتبة بنى الهاشمى، ١٣٨١ق.

٤. اسعدى، عليرضا، هشام بن حكم، قم، پژوهشگاه علوم وفرهنگ اسلامى، ١٣٨٨

٥. الأشعرى، على بن اسماعيل، مقالات الإسلاميين، بتصحيح هلموت ريتر، ويسبادن، دار

النشر فرانز شتاينر، ١٤٠٠/١٩٨٠
٦. الإيجى، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، المواقف، بيروت، دارالجيل، بتحقيق عبدالرحمن عميره، ١٩٩٧.
٧. الجرجاني، مير السيد شريف، شرح المواقف، بتصحيح بدر الدين النعسانى، قم، الشريف الرضي، ١٣٢٥ق.
٨. البغدادى، عبد القاهر، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، بيروت، دار الجيل- دار الآفاق، ١٤٠٨ق.
٩. پهلوان، چنگيز، در زمينه ايران شناسى، به كوشش چنگيز پهلوان، تهران، ناشر: مؤلف، ١٣٦٨
١٠. الحسينى الجلالى، السيد محمدرضا ، «فرق الشيعه او مقالات الاماميه للنوبختى ام للاشعرى؟»، تراثنا، السنه الاولى، العدد الاول، صيف ١٤٠٥، صص٢٩-٥١.
١١. الحلى، العلامه الحسن بن يوسف بن المطهر، رجال العلامه الحلى [= خلاصة الاقوال] ، النجف الأشرف، دار الذخائر ط٢، ١٤١١.
١٢. الحلى، ابن داوود، الرجال، تهران، دانشگاه تهران، ١٣٤٢ش.
١٣. الخويي، السيد أبو القاسم، معجم رجال الحديث، قم، منشورات مدينة العلم.
١٤. رضايى، محمد جعفر وصفرى فروشانى، نعمت الله، «تبيين معنايى اصطلاح علماى ابرار با تأكيد بر جريانات فكرى اصحاب ائمه»، انديشه نوين دينى ، ش٣١، زمستان٩١.
١٥. الصدوق، محمد بن على بن بابويه، معاني الأخبار، قم، دفتر انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه قم، ١٤٠٣ ق.
١٦. --------- الخصال، قم، جامعه مدرسين ، ١٣٦٢ش.
١٧. --------- علل الشرائع، قم، كتاب فروشى داورى، ١٣٨٥ش / ١٩٦٦م.
١٨. --------- الأمالي، تهران، كتابچى، ١٣٧٦ش.
١٩. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد صلّى الله عليهم، قم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ ق.
٢٠. الطبرسى، فضل بن حسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، تهران، اسلاميه، ١٣٩٠ ق.
٢١. الطوسى، محمد بن حسن، الرجال، قم، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسه – ط٣، ١٣٧٣ش.
٢٢. الطوسى، محمد بن حسن، فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب

الأصول، قم، ستاره، ١٤٢٠.
٢٣. لالانی، ارزینا، نخستین اندیشه‌های شیعی، ترجمه إلى الفارسية فريدون بدره‌ای، تهران، نشر فروزان مهر، ١٣٨٢.
٢٤. مادلونگ، ویلفرد ، مکتبها وفرقه های اسلامی در سده های میانه، مشهد، بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان قدس، ١٣٨٧.
٢٥. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، قم، مؤتمر الشيخ المفيد، ١٤١٣ .
٢٦. النبها، خضر محمد، مسند هشام بن الحكم، بيروت، دار الهادی، ٢٠٠٦/١٤٢٧
٢٧. ------ مقالات الهشامين هشام بن الحكم وهشام بن سالم، بيروت، دارالمحجة البيضاء، ٢٠١٣/١٤٣٦.
٢٨. ------- المنجی الکلامی لهشام بن الحکم وأثره فی الفکر الاسلامی، مشهد، مجمع البحوث الاسلامیه (التابعة للعتبة الرضوية المقدسة) ١٤٣٤/١٣٩٢.
٢٩. النجاشی، ابو العباس احمد بن علی، رجال النجاشی، به تحقیق سید موسی شبیری زنجانی، قم، مؤسسة النشر الاسلامی، ١٤٣٢.
٣٠. کرون، پاتریشیا، تاریخ اندیشة سیاسی در اسلام، به ترجمه مسعود جعفری، تهران، سخن، ١٣٨٩.
٣١. الكشی، محمد بن عمر، رجال الكشي أو إختيار معرفة الرجال، مشهد، مؤسسة نشر دانشگاه مشهد، ١٤٠٩ ق.
٣٢. الكليني، محمد بن يعقوب بن اسحاق، الكافي، قم، دار الحديث، ١٤٢٩.
٣٣. گرامی، سید محمدهادی، نخستین مناسبات فکری تشیع (بازخوانی اندیشه غلو در اندیشه جریان‌های متقدم امامی)، تهران، دانشگاه امام صادق علیه‌السلام، ١٣٩١.
٣٤. مدرسی طباطبایی، سید حسین، میراث مکتوب شیعه در سه قرن نخست هجری، قم، نشر مورخ، ١٣٨٦.